عن نفسه من مكة لزمه الدم للعلة المذكورة لكن حكى ذلك البغوي
ثم حكى عن شيخه القاضي حسين انه القياس انه لا يجب عليه دم الاساءة
لانه لم يجاوز الميقات غير محرم وفي معنى مجاوزة الميقات مالو احرم
بالعمرة من الحرم فان لم يخرج الى الحل قبل الشروع في افعالها كان مسيئا
كما قاله بعض المتاخرين وعليه دم قال الاسنوي والفرق بينه وبين
ما تقدم فيمن جاوز الميقات فاحرم ثم عاد ان ذلك قد انتهى الى الميقات
على قصد النسك ثم جاوزه فكان مسامحة وهذا المعنى لم يوجد
هاهنا بل هو شبيه بمن احرم قبل الميقات ثم نقل عن المجموع للمحاملي
والتحرير للجرجاني الاستحباب ثم قال والذي فهمته من سياقهم
عدم انتهي وعندي انه لا حاجة الى فرق المذكور لاتحاد حكمها
ووانما فترقا في وجوه والثاني من الواجبات رمي الجمار الثلاث التي تلي
مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جمرة العقبة بسبع رميات وينبغي تحريم
الزيادة بقصد العبادة وان لحق المرمي به وحينئذ ان يتأدى الرمي
واصابته لها يقينا بفعله وان تدحرج عنها او وقع ابتداء بغيرها
ثم رجع اليها في كل يوم من ايام التشريق الثلاثة ان لم يتغير في الثانية
منها والا فعلى ما مر في اليومين الاولين فقط باليد بما يسمى حجرا ولو
مغصوبا ومسروقا على الظاهر في العروف قال ثم رايت القاضي حسين جزم به
كالياقوت والعقيق واليلوس والزمرد والبربوجد والفيروزج
وان حرم الرمي بها اذا نقصت ماليتها بكسر او غيره كما نقله الزركشي
وغيره عن ابن كج وحجر النورة قبل طبخه وحجر الحديد لانه حجر في الحال
وان كان فيه حديد كما من يستخرج بالعلاج ومثله حجر الذهب والفضة

خلافا

بخلاف ما لا يسمى حجرا كاللؤلؤ والزرنيخ والاثمد والمدر والجص والذهب
والفضة والنحاس والحديد وسائر الجواهر المنطبعة نعم لو رمى
بخاتم فضة فصه حجر في المغني من كتب الحنابلة لم يجزه لانه تبع والرمي
بالمتبوع لا بالتابع في احد الوجهين انتهى وهو محتمل على اصولنا
فعلم انه لا يشترط الرمي فلا يجزي وضع الحجر في المرمي لانه لا يسمى رميا
وترتيب الجمار بان يبدأ بالاولى وهي التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى
ثم جمرة العقبة كما تقدم فلو عكس حسب رمي الاولى فقط ولو ترك حصاة
عمدا او نسيانا او جهلا ولم يدر من اين اتاتركها وجعلها من الاولى فيكملها
ثم يعيد رمي ما بعدها وكون الرمي سبعا فلو رمى حصاتين مثلا
دفعة واحدة ولو بيديه معا فهي رمية واحدة سواء وقعتا في الرمي
معا او مرتبا فان وقعت احداهما مرتبا فهما رميتان وان وقعتا في الرمي
معا او وقعت الثانية قبل الاولى وقصد الجمرة بالرمي وهي مجتمع الحصا
لا الشاخص ولا ما سال من الحصا وحدها الشيخ جمال الدين الطبري بما كان
بينه وبين اصل الجمرة ثلاثة اذرع فقط وظاهره ان الثلاثة مما
كل جانب لكن قال بعض مشايخنا ينبغي استثناء جمرة العقبة لقول
الاذرعي كانت جمرة العقبة زايلة عن محلها شيا يسيرا بفعل جهال الناس
فردت اليه وبني من وراء ايها جدار على عليها ومسجد متصل بذلك
الجدار ليلا يصل اليها من يريد الرمي من اعلاها انتهى فانه يدل على
عدم امتدادها ثلاثة اذرع من جهة الجدار المذكور فلو قصد
الرمي في الهوي لم يعتد به وان وقع في الجمرة وكذا لو قصد العلم
المنصوب بها كما اعتمده المحب الطبري حيث قال لو قصد غير الرمي